أثر الإنفاق العام في الناتج المحلى الاجمالى في السودان 1996- 2018

رؤى عبد الرحمن ابراهيم
قسم الاقتصاد – كلية الوسيلة للعلوم والتكنولوجيا .
rouabdelrahman1@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة أثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى السودان خلال الفترة 1996-2018. اتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، واستخدمت الأساليب الكمية القياسية، وذلك من خلال استخدام نموذج قياسى يمثل العلاقة الكمية بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الاجمالي، والمتغير المستقل وهو الإنفاق العام. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: عدم فعالية السياسة الإنفاقية التى اتبعتها الحكومة خلال الفترة المعنية على زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، وأن معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى متدنية وغير ومستقرة. أوصت الدراسة بضرورة إجراء إصلاحات أساسية فى النفقات العامة، لضمان تحقيق معدلات نمو مرتفعة مستقرة. والعمل على ترشيد الإنفاق العام، وضرورة رفع كفاءة أداء الانفاق العام لزيادة معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى واستقراره.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي

مقدمة

يعكس مؤشر الناتج المحلي الاجمالي تطور الوضع الاقتصادى للدولة، ومستوى التشغيل والمستوى المعيشى للأفراد، ولذلك حاولت العديد من النظريات الاقتصادية، إبراز العوامل المحددة والمفسرة لنمو الناتج المحلي الاجمالي. وأشارت الدراسات التطبيقية إلى أن مؤشر الإنفاق الحكومي يعتبر أحد العوامل المحددة والمفسرة لنمو الناتج المحلي الاجمالي. شهد الاقتصاد السودانى خلال فترة الدراسة، حالة من عدم الاستقرار الاقتصادى، انعكست فى تباطؤ النشاط الاقتصادى، حيث شهدت معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، تراجعاً كبيراً، خلال فترة الدراسة، مما أثر سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى ضوء ما سبق، طرحت مشكلة الدراسة السؤال المحورى التالى:

ما مدى تأثير الإنفاق العام فى الناتج المحلي الاجمالي في السودان؟

أهمية الدراسة: اكتسبت الدراسة أهميتها من الأهمية الكبرى لموضوع قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام من جهة والناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام فى الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال فترة الدراسة، ومحاولة بناء نموذج لقياس العلاقة الكمية بين أثرالإنفاق العام فى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلى، من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية، لتقدير العلاقة الكمية بين الإنفاق العام فى الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال فترة الدراسة. وفيما يتعلق بالبيانات الإحصائية للدراسة، فقد تم الاعتماد على على سلسة بيانات سنوية للاقتصاد السودانى تغطى المدة (1996-2018م)، تم الحصول عليها من إحصاءات بنك السودان المركزى، والجهاز المركزى للإحصاء، ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى.

تبويب الدراسة: احتوت الدراسة على مقدمة، وثلاثة أقسام رئيسية، يتضمن القسم الأول الإطار النظري للدراسة، ويقدم القسم الثانى أداء الناتج المحلى الحقيقى والإنفاق العام فى السودان خلال الفترة 1996- 2018م. في حين يتناول القسم الثالث الدراسة القياسية، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.

القسم الأول: الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم الناتج المحلى الاجمالى:

1- تعريف الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن مجموع السلع والخدمات المنتجة

المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة. وبعبارة أخرى يمثل الناتج المحلي الإجمالي ما ينتجه المجتمع أو الإقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج. وعليه فإن الفرق بين الناتج القومي الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي(GDP) يصبح قاصراً على تحويلات العاملين في

الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج). ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق كما يمكن حسابه أيضاً بسعر التكلفة[1]:

أ- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق: يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي هنا على أساس الأسعار السائدة (الجارية) أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية خلال فترة تقدير الناتج المحلي الإجمالي.

أ- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (تكلفة عناصر الإنتاج): وهوعبارة عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحاً منه قيمة الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليه قيمة الدعم وإعانات الإنتاج.

2- طرق إحتساب الناتج المحلي الإجمالي[2]: يمكن قياس الناتج المحلي الأجمالي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن (عام) باستخدام الطرق (المقاييس) التالية:

أ- طريقة المنتج النهائي: ويتم بهذه الطريقة قياس الناتج المحلي الاجمالي بإضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام)، وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة سنة بالأسعار الجارية، أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير.

ب- القيمة المضافة: تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي الاجمالي على أساس حساب مجموع القيمة المضافة على أنها الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة محددة من الزمن غالباً سنة. وبمعنى آخرإن القيمة المضافة تتمثل في مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية على حدة إلى الناتج المحلي، بعد إستبعاد قيمة ما حصلت عليه واستخدمته من مستلزمات إنتاج من قيمة إنتاجها الكلي خلال فترة تقدير الناتج الكلي للمجتمع[3].

ج - عوائد الإنتاج (الدخول المكتسبة): وهى الدخول أو المكاسب التى حصلت عليها فئات المجتمع المختلفة[4]، من خلال مساهمتها في العملية الإنتاجية.

د- طريقة الإنفاق: تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم في فترة محددة من الزمن غالباً سنة. ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام).

ثانياً: مفهوم الإنفاق العام:

تعريف الإنفاق العام: هو هي مبلغ من المال بخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[5]. كما عرف الإنفاق العام بأنه: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة[6].

1 - تقسيمات النفقات العامة:

بالرغم من تعديد وتنوع معايير أو تقسيمات النفقات العامة، فإن

المعيار الاقتصادي يعتر من أهمها. ووفقا للمعيار والاقتصادي، يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير[7]، أهمها معيار طبيعة النفقة العامة، ومعيار دورية النفقة العام، ومعيار الغرض من النفقة العامة[8].

1- **معيار طبيعة النفقة العامة:** تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى:

أ- **النفقات الحقيقية:** وهي صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب لمعاممين بالدولة، وكذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لتسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع من النفقات يزيد من الإنتاج القومي.

ب - **النفقات التحويلية:** وهي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي في الضمان الاجتماعي.

وهذا النوع من النفقات لا يزيد من الناتج القومي، لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروات بين المواطنتين، ودعم الفقراء من أبناء المجتمع[9].

2- **معيار دورية النفقات العامة:** يمكن تقسيم النفقات العامة للدولة إلى نفقات جارية (عادية) والنفقات الرأسمالية (استثمارية):

أ- **النفقات العامة الجارية:** وتشمل النفقات التي لا تترب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو في زيادة في

رأس المال الإنتاجي بالمؤسسة أو الهيئات العامة، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار يطلق عليها اسم (النفقات العادية)، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وكل ما يتطلبه تسير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية.

ب- **النفقات العامة الرأسمالية:** هذه النفقات ترتبط بفترة زمنية معينة، ويشمل الإنفاق على المشاريع التنموية، والنفقات الاستثنائية والتي تتطلب مكافحة البطالة، ونفقات الإنعاش الاقتصادي، ويطلق على هذا الصنف من النفقات العامة اسم النفقات (غير اعتيادية)

ج- **معيار الغرض من النفقة العامة:** تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

- **النفقات الإدارية:** ويقصد بيا النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة، وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والجهاز السياسي.

- **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى خدمة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.

- **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد[10].

القسم الثانى: أداء الناتج المحلى الاجمالي الحقيقى والإنفاق العام فى السودان خلال الفترة (1996 – 2018م).

أولاً: أداء الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى: الملحق (1) الشكل رقم (1) يوضحان أداء الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى السودان خلال الفترة (1996 – 2018م).

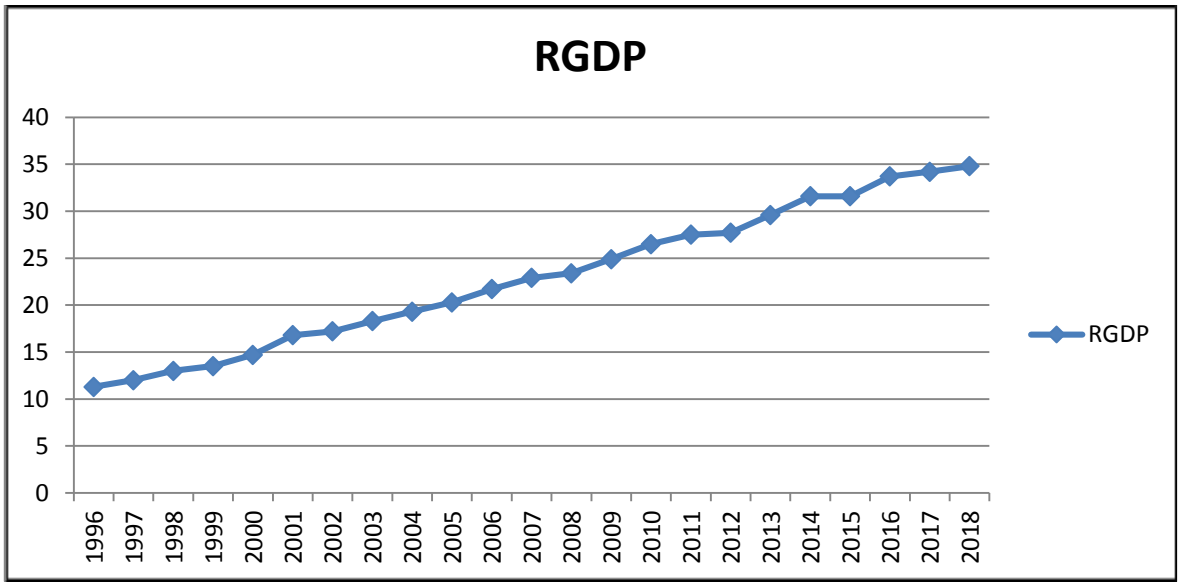

الشكل رقم (1) أداء الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى السودان خلال الفترة (1996 – 2018م).

يلاحظ من خلال الملحق رقم (1) والشكل رقم (1) أن:

1- الفترة 1996- 2004: شهدت هذه الفترة، تحسنا واستقرارا نسبيا واضحا فى في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى حوالي (6%) في المتوسط. ويعود ذلك إلى دخول النفط منذ العام 1998م ضمن المكونات القطاعية للاقتصاد السودانى، فضلاً عن دخوله ضمن هيكل الصادرات السودانية منذ العام 1999م.

2- الفترة 2005-2011: يتبين من الملحق رقم (1)، والشكل رقم (1)، أن المتوسط السنوى للناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، خلال هذه الفترة، بلغ حوالى (37.9) مليون جنيه في تلك. وشهدت معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى تراجعا، مقارنة بمتوسط معدل النمو السنوى

للفترة السابقة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى خلال هذه الفترة (5.4%). ويرد هذا التراجع فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، خلال هذه الفترة، بصورة أساسية إلى انخفاض العائدات النفطية، وغيرها من العائدات، نتجةً لتأثير الأزمة المالية العالمية.

3- الفترة 2012- 2018: سجل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، انخفاضا كبيرا خلال هذه الفترة، مقارنة بالفترتين السابقتين، إذ بلغ معدل النمو حوالى (3.7%) فى المتوسط. ويعود انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، خلال هذه الفترة، فى الغالب إلى انعكاسات انفصال دولة الجنوب فى عام 2011 وما نتج عنه من تباطؤ فى النموالاقتصادى.

ثانياً: تطورالإنفاق العام: الملحق رقم **(1)** الشكل رقم (2) يوضحان تطورات الإنفاق العام فى السودان خلال الفترة (1996 – 2018م).

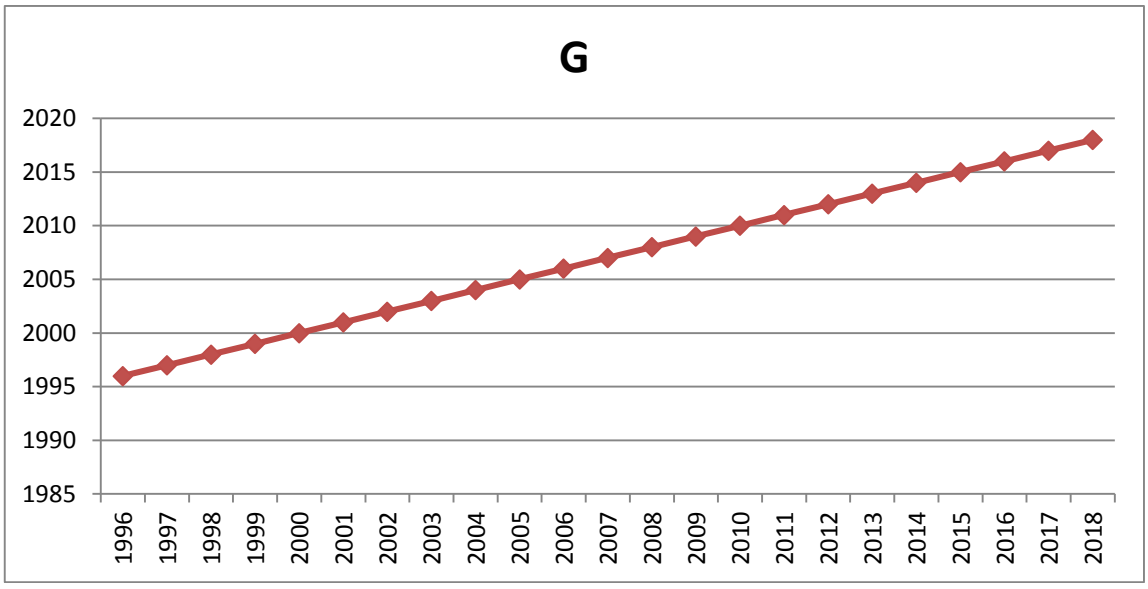

الشكل رقم (2): تطورات الإنفاق العام فى السودان خلال الفترة (1996 – 2018م).

يلاحظ من خلال الملحق (1) والشكل (2) أن:

1- الفترة 1996- 2004: شهد الإنفاق العام، تزايداً متواصلاً خلال هذه القترة، فقد بلغ (37.010.0) مليون جنيه فى المتوسط، متجاوزاً بذلك المتوسط السنوى للإيرادات العامة البالغ (3480.7) مليون جنيه في تلك الفترة ، ويعود سبب هذا الاختلال فى الموازنة العامة خلال هذه الفترة، إلى الارتفاع الكبير فى الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، الناجم عن التوسع فى الإنفاق العام وجمود الإيرادات العامة.

2- الفترة 2005-2011: تميز حجم الإنفاق العام خلال هذه القترة، ارتفاعاً مستمراً. ويعود ذلك إلى نقص العائدات النفطية، والتوسع الكبير في الإنفاق العام، نتيجةً للاستحقاقات إتفاقية السلام الشامل في السودان عام 2005، وكذلك تداعيات أزمة دارفور ومشكلة شرق السودان، فضلاً عن تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2008م وما نتج عنها من إنخفاض فى أسعار البترول في الأسواق العالمية في العام 2009م، وانعكاساتها على الموازنة العامة في السودان.

3- الفترة 2012- 2018: ارتفع حجم الإنفاق العام ارتفاعاً كبيراً خلال هذه الفترة، ويعود هذا الارتفاع الاسى فى حجم الإنفاق العام فى حقيقته الذي أدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية (الجنيه).

القسم الثالث: الدراسة القياسية

تناول القسم تحديد نموذج الدراسة واختبار استقرارية السلاسلال الزمنية، بالإضافة إلى تقدير وتحليل وتقييم النموذج.

أولاً: تحديد النموذج: تفترض الدراسة أن المتغير التابع هو: الناتج المحلى الاجمالي الحقيقى، وأن المتغير المستقل (المفسر) هو: الإنفاق العام. وعلى ضوء ذلك تمت

صياغة نموذج الدراسة وفقاً للصيغة الريضية العامة التالية:

$$RGDP_t=f(G_t,\mu_t) \quad \ldots\ldots(1)$$

وتفترض هذه العلاقة الدالية، أن التغيرات فى متغير الناتج المحلى الاجمالي الحقيقى، تتأثر بالتغيرات فى الإنفاق العام، بالإضافة إلى حد الخطأ.

حيث أن:

$RGDP_t$: الناتج المحلى الاجمالي الحقيقى فى السنة (t).

G_t: الإنفاق العام فى السنة (t).

μ_t: الخطأ العشوائي فى السنة (t).

وبالتالى سيأخذ النموذج الصيغة الاحتمالية التالية:

$$RGDP_t=\beta_0+\beta_1 G_t+\mu_t \quad \ldots\ldots(2)$$

وأن:

β_0: تمثل ثابت المعادلة.

β_1: تمثل مرونة الإنفاق العام، ومن المتوقع اقتصادياً أن تكون إشارتها موجبة.

ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: بعد تحديد متغيرات النموذج المستخدمة فى الاختبار، يجب التأكد من سكون السلاسل الزمنية، حيث أن استخدام السلاسل الزمنية غير مستقرة، فى تقدير النموذج القياسى، يؤدى إلى فى الغالب إلى نتائج مضللة. تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة فى النموذج القياسى، عن طريق اختبار جذر الوحدة (Unit root test)، وذلك بستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller Unit root test)، (ADF)، وذلك عند وجود قاطع واتجاه عام. وتم حساب عدد التأخرات الزمنية على أساس أصغر قيمة لمعامل Akcaike و Shwarz.

وقد تم إجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج بالاعتماد على البيانات الإحصائية الموضحة في الملحق رقم (3)، وباستخدام بالبرنامج الإحصائي EVIEWS 8. والجدول رقم (1)، يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج.

جدول رقم (1) نتيجة اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

المتغير	قيمة t المحسوبة	القيم الجدولية عند مستوى معنوية:			
		%1	%5	%10	
Log(RGDP)	-0.2778	-4.44	-3.63	-3.25	المستوى
	-3.3194	-4.46	-3.64	-3.26	الفرق الأول
Log(G)	2.2711	-4.44	-3.63	-3.25	المستوى
	-4.0577	-4.46	-3.64	-3.26	الفرق الأول

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(1) وبرنامج Eviews

ومن الجدول رقم (1) يلاحظ، أن جميع متغيرات النموذج غير ساكنة في المستوى (level)، عند مستويات المعنوية المختلفة. إلا أن اختبار جذور الوحدة للفرق الأول لكل متغير من المتغيرات المستخدمة، أظهر معنوية إحصائية، أي أن جميع المتغيرات وصلت إلى مرحلة السكون والاستقرار بعد أخذ الفرق الأول، وذلك بمقارنة قيمة (t) الإحصائية مع القيم الحرجة، حيث أن القيم المطلقة لإحصائة (t) المقدرة تفوق القيم الحرجة لإختبارات (ADF)، عند مستوى معنوية (5%).

ويستنتج من ذلك أن هذه السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ((1)I)، لأنها سكنت بعد الفرق الأول. وبما أن بيانات السلاسل الزمنية، لمتغيرات النموذج متكاملة

من رتبة واحدة، أي متساوية التكامل، فإن علاقة الإنحدار المقدرة بينهما لا تكون زائفة.

ثالثاً: وتقدير وتحليل وتقييم النموذج: تم تقدير معلمات النموذج بالاعتماد على البيانات الإحصائية الموضحة في الملحق رقم (1)، وبتطبيق أسلوب الانحدار المتعدد، وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS8، وباستخدام الدالة اللوغرثمية المزدوجة، تم التوصل النتائج الموضحة فى الجدول (2).

جدول (2) نتائج تقدير النموذج

$Log(RGDP_t) = 0.63 + 0.2$
$75Log(G_t)$

S.E. = (0.0) (0.0)

t = 9.66 37.8

R^2 = 0.986, $\bar{R}^2$ = 0.98, F-statistic = 1430.5, DW= 0.81

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3)

ويتضح من النتائج المبينة فى الجدول (2)، أن إشارة المعلمة المقدرة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، من حيث الاتجاة الموجب، وأن المقدرة التفسيرية للنموذج عالية جداً، حيث أن قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$)، بلغت (0.98) وهذا يعنى أن المتغير المستقل المضمن فى النموذج (الإنفاق العام) يفسر (98%) من التغيرات الحاصلة فى المتغير التابع (الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى)، أما النسبة المتبقية وهى (02%)، تعزى إلى حد الخطأ العشوائى (μ_t) والذى يشمل جميع العوامل الأخرى التى تؤثر فى المتغير التابع ولم تدخل فى النموذج أو أخطاء فى التقدير، وأن قيمة (F-statistic) المقدرة أكبر من نظيرتها الجدولية، عند مستوى معنوية (1%). مما يدل على جودة توفيق النموذج بشكل عام، فضلاً عن خلو النموذج من المشاكل القياسية، حيث أن قيمة (DW) المحسوبة عند مستوى معنوية (1%)، بلغت، (0.81)، وأن القيمة الجدولية المناظرة لها هى، (dl=0.74 du= 1.95)، مما يشير إلى وقوع القيمة المقدرة لاختبار (DW)، ضمن منطقة قبول فرضية العدم التى تنص على عدم وجود ارتباط ذاتى بين المتغيرات العشوائية. ويشير اختبار (t) إلى معنوية المعلمة المقدرة، حيث أن قيمة (t) المحسوبة للمتغير المفسر (الإنفاق العام)، أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية، وأن هذه المعلمة معنوية عند مستوى معنوية(5%).

كما تبين النتائج الموضحة فى الجدول (2)، أن قيمة المرونة الجزئية لمتغير الإنفاق العام بلغت (0.275)، وهذا يدل على أن حدوث تغير إيجابى فى الإنفاق العام مقدراً ب (1%)، سيكون له أثر معنوى إيجابى فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى يقدر بحوالى (0.275%)، وتشير هذه القيمة الضعيفة للمرونة الجزئية لمتغير الإنفاق العام، إلى ضعف تأثير السياسة الإنفاقية فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى خلال هذه الفترة. ويعود ذلك إلى السياسات المالية الانكماشية، الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة منذ عام 1992م، والمتمثلة في تقليص الإنفاق العام، وانسحاب الحكومة من القطاعات الإنتاجية. وقد أدت هذه السياسات والإجراءات إلى تراجع معدلات نمو معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية، وخاصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

النتائج والتوصيات:

أولاً:النتائج: من أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

1- عدم قدرة السياسة الإنفاقية التى اتبعتها الحكومة خلال الفترة المعنية، على زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى.

2- أن معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى متدنية وغير ومستقرة.

3- أن موشر الإنفاق العام، يفسر (98%) من التغيرات الحاصلة فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى خلال الفترة الدراسة.

ثانياً: التوصيات:

1- أوصت الدراسة بضرورة إجراء إصلاحات أساسية فى السياسات الإنفاقية، لضمان تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة.

2- العمل على ترشيد الإنفاق العام.

3- ضرورة رفع كفاءة السياسة الإنفاقية لزيادة معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى.

المراجع:

(1) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد، دار وائل للنشر، ط1 الأردن ،2006م، ص 60.

(2) المرجع السابق، ص 64.

(3)المرجع السابق، ص 67.

(4) محمدى فوزى أبو السعود، مقدمة فى الاقتصاد الكلى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 6.

(5) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء لمنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى 2009، ص 122.

(6) محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005 ص 65.

(7) محمد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية لمنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص470

(8) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دارالجامعة الجديدة، مصر، بدونطبعة، 2006، ص 66.

(9) طارق الحاج، العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 124.

(10) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009م، ص 27.

الملاحق

الملحق رقم (1) تطور الإنفاق العام والناتج المحلىالاجمالى الحقيقى في السودان 1996- 2018م

السنة	الناتج المحلى الحقيقى	معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى %	الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام
1996	11.3		678.7	
1997	12.0	11.6	1245.2	83.4684
1998	13.0	6.1	1680.7	34.9743
1999	13.5	8.2	2402.2	42.9285
2000	14.7	4.2	3522.0	46.6156
2001	16.8	8.4	3902.0	10.7893
2002	17.2	10.8	5178.0	32.7012
2003	18.3	6.8	7362.0	42.1784
2004	19.3	6.3	11039.0	49.9457
2005	20.3	5.1	13847.0	25.4371
2006	21.7	5.6	18253.0	31.8192
2007	22.9	6.5	20971.0	14.8907
2008	23.4	5.7	25986.0	23.914
2009	24.9	3.8	24941.1	-4.021
2010	26.5	4.5	24162.9	-03.12
2011	27.5	6.5	28573.0	18.2515
2012	27.7	3.8	26272.0	-08.053
2013	29.6	0.7	36179.0	37.7093
2014	31.6	6.8	50379.0	39.2493
2015	31.6	7.0	54854.0	8.8827
2016	33.7	4.8	62195.0	13.3828
2017	34.2	3.1	68422.0	10.0121
2018	34.8	1.5	74233.0	0.085

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: بيانات الجهاز المركزى للإحصاء، ووزارة المالية، تقارير مختلفة للفترة 1996 -2018 م.

الملحق رقم (2)

متغيرات نموذج الدراسة

Year	RGDP	G
1996	11.3	770.5
1997	12.0	912.6
1998	13.0	1041.3
1999	13.5	1128.0
2000	14.7	1945.1
2001	16.8	2615.1
2002	17.2	2915.1
2003	18.3	3334.0
2004	19.3	5736.9
2005	20.3	7916.9
2006	21.7	9544.0
2007	22.9	9611.2
2008	23.4	10536.2
2009	24.9	11758.4
2010	26.5	12000.7
2011	27.5	13071.2
2012	27.7	14568.6
2013	29.6	20096.9
2014	31.6	26805.4
2015	31.6	31619.0
2016	33.7	35735.7
2017	34.2	39852.4
2018	34.8	43969.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: بيات الجهاز المركزى للإحصاء، تقارير مختلفة للفترة 1996 - 2018 م.

ملحق (3):

نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LOG(RGDP)

Method: Least Squares

Date: 12/13/19 Time: 21:19

Sample: 1996 2018

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.630192	0.065240	9.659654	0.0000
LOG(G)	0.275119	0.007274	37.82210	0.0000

R-squared	0.985532	Mean dependent var	3.073537
Adjusted R-squared	0.984843	S.D. dependent var	0.354735
S.E. of regression	0.043672	Akaike info criterion	-3.341265
Sum squared resid	0.040053	Schwarz criterion	-3.242527
Log likelihood	40.42455	Hannan-Quinn criter.	-3.316433
F-statistic	1430.511	Durbin-Watson stat	0.811118
Prob(F-statistic)	0.000000		